

أنواع التعليم

«التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقا للقانون».

هكذا نص الدستور المصري في المادة رقم ١٩ متوازيا مع المعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر بأحقية التعليم لأفراد المجتمع الواحد سعيا لبناء مجتمع متطور ومتكامل. لهذا ينظم قانون التعليم المصري رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨١، والقرار الوزاري رقم ٤٤٩ لسنة ٢٠١٣ (يعمل به في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥) بشأن تنظيم التعليم الخاص والقرارات الوزارية الأخرى والقوانين والضوابط اللازمة لإنشاء المدارس المختلفة، وتنظيم المراحل المختلفة وشروط الالتحاق بها. ستوضح الورقة الاختلافات بين أنواع المدارس والمراحل التعليمية المختلفة للتعليم قبل الجامعي لتوفر للأسرة المصرية المعلومات الرئيسية للسلم التعليمي المصري.

أنواع المدارس

من التعليق العام ١٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ذكر: «توافق الدول الأطراف على أن أي تعليم، سواء كان عاماً أو خاصاً، رسمياً أو غير رسمي، يجب أن يكون موجهاً نحو تحقيق الأهداف والأغراض المحددة في المادة ١٣ (١) — أي: وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها و توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات...»

ينقسم التعليم إلى نوعين رئيسيين ويهدف كلاهما إلى المبادئ نفسها، الأول هو التعليم العام، الذي يتم دعمه إنشاء مدارس من موازنة الحكومات، والنوع الثاني هو التعليم الخاص الذي يعتبر تعليمًا غير حكومي لكنه يُنظَّم من خلال وزارة التربية والتعليم، وهذا ما تم ذكره في المادة ٥٦ في الباب السادس لقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في جزئية التعليم الخاص بمصروفات.

التعليم الحكومي

التعليم الخاص.

ينقسم التعليم الخاص إلى نوعين:

القومي (National)

من حق كل مواطن مصري أن ينشئ مدرسة يدرس فيها أي من مراحل التعليم قبل الجامعي مقابل مصروفات بشروط محددة أهمها توفير الخدمة دون انتظار ربح، وأن يلتزم صاحب المدرسة بالمتطلبات المالية لها. بهذا تصبح مدرسة خاصة غير حكومية كما ينص القرار الوزاري رقم ٤٤٩ لسنة ٢٠١٣ بشأن تنظيم التعليم الخاص الذي يرتب المتطلبات الضرورية لإنشاء المدرسة، مثل إجراءات التراخيص، وشروط قبول تلاميذ المراحل المختلفة وإعلان الهيكل التنظيمي للمصروفات والموازنة المالية للمدرسة. وتوضح المادة رقم ٢ لهذا القانون الأغراض الثلاثة للمدارس الخاصة وهي أولاً: الالتزام بالمناهج المقررة في المدارس الرسمية المماثلة. ثانياً: تدريس لغات أجنبية باهتمام أكثر بالإضافة إلى المناهج الرسمية المقررة، وثالثاً: تعليم مناهج خاصة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي مثل المدارس الإنجليزية والمدارس الفرنسية وتعرف بمدارس اللغات.

تنص المادة رقم ٢٦ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «لكل شخص حق في التعليم. ويجب أن يوفر التعليم مجاناً على الأقل في المرحلة الابتدائية والأساسية». تقوم الحكومة بهذه المهمة من خلال إنشاء المدارس الحكومية وتعمل الدولة أيضاً على إعداد البرامج التعليمية من ميزانية الدولة ومؤسسات أخرى تساعد في تسهيل تطوير العملية التعليمية. وفي سياق التعليق العام على المادة ١٣(٢) في العهد الدولي بخصوص الحق في التعليم يذكر أن الدولة ملزمة بتوفير التعليم المجاني في أرجاء الجمهورية وتسهيل الالتحاق به بغض النظر عن الحالة الاقتصادية أو المادية للمتعلم. ويرتب قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المنظومة بأركانها المتعددة بداية بالأهداف والأحكام العامة للتعليم مروراً بضوابط المراحل التعليمية وامتحاناتها وأخيراً دور المعلمين والمعلمات التي تم تعديل المواد الخاصة به بقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧.

الدولي (International)

تتبع المدارس الدولية مناهج خاصة بها حسب الجهة المانحة للشهادة وتختلف تماماً عن المدارس الخاصة القومية وتشتهر بمصروفاتها العالية. ومن أشهر الأنواع لهذه الفئة من الشهادات IGCSE والدبلومة الأمريكية. يشترط على هذه المدارس تطبيق مواد القانون رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١١ التي تشمل شروط الترخيص، والأوراق التي يجب على الطالب تقديمها للالتحاق بها والتزامات المدرسة من لوائح داخلية ومصروفات مدرسية. تشكل لجنة من قبل وزارة التربية والتعليم لتقييم ومراقبة تفعيل المدارس لشروط القانون وفي حالة مخالفتها يطبق عليها جزاءات تصل إلى إلغاء الترخيص لها بشكل نهائي. تلتزم المدرسة بتعليم اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية والتاريخ باللغة العربية والجغرافيا للطلاب المصريين الملتحقين بهذه المدارس في جميع مراحل التعليم.

المدارس التجريبية

تذكر المادة رقم ١ من القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن المدارس التجريبية الرسمية للغات أنها «تهدف .. بالإضافة إلى تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي، إلى التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية». والمدارس التجريبية هي مدارس حكومية تنشأ من قبل الدولة ولكن ليست مجانية لأنه يتم تحصيل رسوم من التلاميذ مقابل خدمات متنوعة كما تنص المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ للقرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ وينظم الفصل السادس لهذا القرار كيفية إنفاق الرسوم المحصلة. أيضاً طبقاً للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٥ تعتبر المدارس النموذجية نوعاً من المدارس التجريبية.

المراحل التعليمية

تكون مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي على النحو التالي: تسع سنوات للتعليم الأساسي الإلزامي ويتكون من مرحلتين المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات والمرحلة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات، تتبع مرحلة التعليم الأساسي مرحلة التعليم الثانوي (العام والفني) وتنقسم إلى ثلاث سنوات أو خمس سنوات للتعليم الفني المتقدم. توضح المادة رقم ٨ من القانون ١٩٣ السماح لوزير التربية والتعليم والمحافظ بالتنسيق بينهما في اتخاذ قرار بإنشاء مدرسة لرياض الأطفال تكون ملحقه بالمدرسة الرسمية. ونظرا لهاتين المادتين تم تحديد المراحل التعليمية وهم أربعة: قبل الابتدائي، والابتدائي، والإعدادي، والثانوي العام أو الفني.

ما قبل الابتدائي

يسمى أيضا رياض الأطفال وهي مرحلة تعليم غير منهجي ولا تلتزم بمدة دراسية محددة، وينظم القرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٠ وقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ في الفصل الثالث له (مراحل التعليم) مادة ١٢٣ ضوابط تفعيل مرحلة رياض الأطفال بالمدارس الرسمية التابعة لوزارة التربية والتعليم في نقاط مضمونها؛ وجود أماكن استيعابية للطلاب، منهاج تتوافق مع الطفل وتضيف إلى المرحلة المقبلة وهي التعليم الأساسي، إعداد هيئة تدريس وعمال للعمل في هذه المرحلة. ويناقش الفصل الثاني لقانون الطفل شروط الالتحاق وقوانين المرحلة في رياض الأطفال التي تتبع وزارة التضامن الاجتماعي والمدارس الرسمية. تنقسم المرحلة إلى صفيين ويلتحق بها الأطفال ما بين ٤ سنوات وهو الحد أدنى إلى ٦ سنوات، ولا يجوز قبول أطفال في سن المرحلة الإلزامية وهي ٦ سنوات من أول أكتوبر للفصل الدراسي الملتحق به. تتجه هذه المرحلة إلى الجانب الروحي والرياضي والخلقي والتفاعلي أكثر من الجانب النظري ولهذا لا يجوز تقسيم اليوم الدراسي إلى حصص ويمنع إعطاء الأطفال واجبات مدرسية وامتحانات، أو إجبارهم على الكتابة المنهجية.

الابتدائي

أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن « التعليم الابتدائي أهم عنصر من العناصر المكونة للتعليم الأساسي». ونصت الفقرة السادسة للتعليق العام رقم ١١ على المادة ١٤ للعهد الدولي على أن المرحلة الابتدائية مرحلة إلزامية لا يسمح للآباء أو الدولة بالتهرب من تأديتها. وفي الفقرة التالية تم التأكيد على مجانية المرحلة دون دفع رسوم أو مصروفات بطريقه مباشرة أو غير مباشرة، لكن يسمح للآباء باختيار نوع المدرسة. وبناء على ذلك توضح المادة ١٩ من قانون التعليم المصري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ على ضوابط عقوبة التهرب من إلحاق الطفل بالتعليم ومنها إرسال إنذار مكتوب للوصي إذا تغيب الطفل عن الدراسة أو لم يلتزم بها من قبل الناظر وفي حالة عدم الاهتمام من جهة الوصي يطبق عليه غرامه قدرها عشرة جنيهات تجدد مع كل مرة لم يلتزم بحضور الطفل أو لم يبلغ باعتذار مقنع للغيب.

ويشير الإعلان العالمي حول التربية للجميع في شرحه لأهداف هذه المرحلة إلى «أن المدرسة الابتدائية هي النظام التربوي الرئيسي الذي يوفر التربية الأساسية للأطفال خارج نطاق الأسرة.» ويحدد القانون المصري السن الإلزامي ب٦ سنوات من الممكن النزول به إلى ٥ سنوات ونصف في حالة توافر أماكن في المدارس، وتتكون هذه المرحلة من ٦ صفوف.

الإعدادية

في حال إتمام المرحلة الأولى من التعليم الأساسي بنجاح ينتقل الطالب إلى المرحلة الثانية من التعليم الأساسي وتنقسم إلى ثلاث صفوف. في حالة عدم إتمام المرحلة الأولى ونفاذ مرات الرسوب للطلاب في الصف السادس الابتدائي يحول الطالب إلى التعليم المهني (يسمى أيضا بالمسار الخاص) الذي تم تطبيقه بقرار رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٨ لإنشاء المدارس المهنية وقانون رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٩٩ بشأن الالتحاق بهذه المرحلة. يسمح للحالات الآتية أيضا الالتحاق بالإعدادية المهنية هم: من لا يستطيع إتمام الشهادة الإعدادية العامة بنظام المنازل أو ظهر للطالب ميول تجاه التعليم المهني مع نجاحه في المرحلة الأولى وهذا تنفيذا للمادة ١٨ لقانون التعليم.

الإعدادية الرياضية

لا تختلف عن المرحلة الإعدادية العامة في المواد والمناهج لكن يضاف إليها مواد رياضية وتعتبر مواد نجاح ورسوب تحت إشراف مدرسين متخصصين من الاتحادات الأهلية المعنية يتم التعاقد معهم. وفي حالة عدم النجاح في هذه المواد يتم نقل الطالب إلى الإعدادية العامة كما جاءت في أحكام الحلقة الإعدادية للقرار رقم ٣١٣ لسنة ٢٠١١.

الثانوية

تشير المادة ١٣ (ب) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتعلق بالتعليم الثانوي إلى ضرورة «تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه. بما في ذلك التعليم التقني والمهني وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانبة التعليم». ويوضح التعليق العام بخصوص هذه المادة ١٣(ب)، أن الهدف من هذه المرحلة هو إتمام التعليم الأساسي وتأسيس قواعد التعلم مدى الحياة وتطوير الإنسان وإعداده للحياة المهنية ولمرحلة التعليم العالي. ينقسم التعليم الثانوي إلى نوعين، الثانوية العامة والثانوية الفنية. وينظم الباب الثالث بقانون التعليم المصري لوائح وضوابط المرحلة في ثلاث فصول؛ الفصل الأول الأحكام العامة، والفصل الثاني الثانوية العامة، والثالث الثانوية الفنية. والأحكام العامة لكلا النوعين هي مدة المرحلة ثلاث سنوات وشرط أساسي للانتقال للسنة الأولى هو الحصول على شهادة إتمام التعليم الأساسي ولا يتعدى عمر الطالب ١٨ عاما. وفي نهاية المرحلة يحصل الطالب على شهادة مؤهل متوسط.

الثانوية العامة

الثانوية الفنية والمهنية.

نظام الثلاث سنوات

توضح الفقرة رقم ١٥ للتعليق العام على المادة رقم ١٣ من العهد الدولي في الجزء الخاص بالتعليم الثانوي المهني أن «التعليم التقني والمهني [هو جزء] من التعليم الثانوي، بما يعكس الأهمية الخاصة للتعليم التقني والمهني من التعليم». كما تسرد المقومات التي ينبغي توافرها في هذا النوع من التعليم ليسهم في تحقيق توسع وتطور اقتصادي واجتماعي وثقافي للمجتمع وتحويله لمجتمع متكامل ومنتج. تتخصص المهنية بين ثلاثة مجالات هي؛ الصناعي، والزراعي، التجاري (تجاري وفندقي). ويتضمن التعليم الصناعي تخصصات وهي؛ الميكانيكية، والمركبات، وبحرية، وكهربية، ونسجية، ومعمارية، وأعمال نجارة، ومعدينية، وتبريد وتكييف الهواء، وزخرفية. وتشمل الثانوية الزراعية أيضا مجالات مثل الإنتاج الحيواني والداجن، وإنتاج الحاصلات البستانية، ومساعد بيظري، وفني معاملة.

في السنة الأولى الثانوية يتم دراسة مواد عامة وفي الصف الثاني يتم تحديد الشعبة من بين شعبتين (الأدبي والعلمي، التي تنقسم بدورها إلى شعبتي علوم، ورياضة ويتم الاختيار بينهما في الصف الثالث الثانوي). «يجري الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلة واحدة في نهاية السنة الثالثة اعتبارا من العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤»، طبقا للقرار الوزاري رقم ٨٨ لعام ٢٠١٣. يندرج تحت أنواع المرحلة الثانوية العامة كلا من **الثانوية الرياضية**، و**الثانوية العسكرية** التي يدرس فيها نفس المواد وتكون تحت إدارة وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى المواد العسكرية وتشرف عليها وزارة الدفاع.

نظام الخمس سنوات

هو نظام يتكون من خمس صفوف ويعمل على تأهيل وإعداد طلاب لفتتي فني أول ومدرب. يعقد امتحان المرحلة في نهاية الصف الخامس ويحصل الطالب على دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس ويُقر فيها التخصص، وتعتبر شهادة فوق متوسط كما ناقشت المادة ٣٨ في الباب الرابع لقانون التعليم.

مبارك-كول

في عام ١٩٩٥ تم توقيع اتفاق لتنفيذ مشروع «مبارك-كول» بين مصر ممثلة في وزارة التربية والتعليم، وألمانيا ممثلة في خبراء ومستثمرين ورجال أعمال. والهدف من هذه الاتفاقية إعداد فنيين على دراية أكبر بالجوانب العملية للصناعات المختلفة أكثر من الجانب النظري الذي يطبق في المدارس الفنية العادية. وبناء على هذا يحصل الطالب في نهاية المرحلة على شهادة خبرة من المصانع التي تم التدريب فيها.

حول الوحدة المعرفية

البوابة المعرفية هي احد مشاريع الوحدة المعرفية، التابعة للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تعني في المقام الاول بنشر المعرفة الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق نشر ابحاث ودراسات تعريفية، ورصد الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية.

قامت الوحدة من اجل نشر المعرفة، وتعتبر البوابة المعرفية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية esep.info هي اول بوابة من نوعها مجانية وباللغة العربية تُتاح للمواطن المصري.

تعني الوحدة ايضا بتصحيح وايضاح المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية تحت مظلة العهد الدولي لحقوق الانسان.

إنترنت: www.esep.info

حول برنامج التعليم

يركز البرنامج على قضايا سياسات التعليم في مصر من خلال الرصد والبحث في تطبيق الوصول الحر وتقديم التعليم المجاني الاساسي للوفاء بالحق الاساسي في التعليم

أيضا يعمل البرنامج على قضية التوزيع الجغرافي العادل للوسائل و المال على جميع نواحي مصر، وكيف تنشر الحكومة خطط لهيكلية التعليم حسب احتياجات العمل الحالية، من أهم أهداف البرنامج هي متابعة ورصد الموازنة المخصصة للتعليم و كيف يتم الأنفاق منها و طرق تحسينها

ECE SR

حول ECE SR
المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

”المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية“ هو مؤسسة قانونية مصرية غير حكومية، تنطلق من قيم العدالة، والحرية، والمساواة، وتلتزم في ذلك بجميع المواثيق، والإعلانات، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، خصوصا العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، واتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية كمرجعية لها على مستوى الرؤية والممارسة.

يعمل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع الحركات الاجتماعية والنقابات العمالية المصرية لتعزيز رؤية للمجتمع المصري متحررة من جميع أشكال الاضطهاد والفقر والتمييز وانعدام العدالة الاجتماعية. ويقوم المركز بإعداد البحوث وتوفير المساعدة القانونية وتنظيم حملات الدفاع وبناء الشبكات والتحالفات لتمكين الحركات الاجتماعية والنقابية من التأثير في صنع القرار ونشر ثقافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1 شارع الفضل، متفرع من شارع طلعت حرب،
وسط القاهرة – تلفون: ٢٠ ٢٣٩٥٤٥٩٦ +
بريد إلكتروني: info@ecesar.org
إنترنت: www.ecesar.org

شكر وتقدير

غصون توفيق
تامر موافي



الحقوق محفوظة للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نسب المصنف – غير تجاري – منع الإشتقاق | الإصدار 3.0

Design
نديم أمين الدين